جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

من إعداد الطالبين :

- أداني سعيد
- حمزة حبيب

تحت إشراف الأستاذ:

أ. وهراني المجدوب

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
مُحَمَّد عيسى مُحَمَّد محمود	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
وهراني المجدوب	أستاذ محاضر – أ–	مقررا
نورين مولود	أستاذة محاضر – أ–	مناقشا

السنة الجامعية 2022- 2023

كلمة الشكر

الشكر و الحمد و الثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم

فقد أحيانا من عدم و هدانا من ضلالة وعلمنا من جهالة

وعافانا و كسانا، فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظم سلطانه .

كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم التقدير وخالص الامتنان

إلى الأستاذ وهراني مجدوب لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

و لما أفادني به من نصائح و توجيهات رشيدة

وصبره معي إلى آخر المطاف

وأشكر كل من ساعدني من قريب و بعيد على إنجاز هذا البحث

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على رسول الله أما بعد

أهدي ثمرة هذا العمل و نجاحي

إلى عائلتي الكريمة و خاصة أمي و أبي رعاهما الله و حفظهما و إلى جميع الأقارب

إلى كل من له مودة لي

و إلى كل من ساعدني و قدم لي يد العون من أصدقاء و زملاء

سعيد

الإهداء

إلى أعز من نملك في الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما

الله لنا وأطال في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

حبيب

تعاني أغلب دول العالم من ظاهرة البطالة التي تزيد من حدتها في الدول النامية عن ما هي في الدول المتقدمة ، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى حدوث إختلالات اقتصادية عالمية و التي باتت تهدد استقرار مجتمعات هذه الدول لما ينتج عنها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و التي من شأنها أن تمنع مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة ، وهي تعتبر من أهم الدراسات التي شغلت العديد من المفكرين و الاقتصاديين مما أدى إلى ظهور نظريات اقتصادية لتفسير هذه الظاهرة .

و الجزائر كباقي دول العالم مازالت تعاني من مشكل البطالة، فالجدير بالذكر هذه الأخيرة كونها أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري إذ تعتبر إهدار لعنصر العامل البشري، حيث تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمة الاقتصادية نتيجة هبوط أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات لأجل التقليل من حدة هذه الظاهرة .

إن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية ، سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة، أو كانت كلية كالنمو، معدلات التضخم،الناتج المحلي الإجمالي ...الخ.

و نظرا لطبيعة دراستنا للموضوع إلى جانب التحليل الاقتصادي للظاهرة البطالة في الجزائر بالتحليل الاقتصادي و ذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تأثر على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000_2020).

الإشكالية :

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2020) ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما هو مفهوم معدل البطالة و كيف يمكن قياسها ؟

ما هو واقع البطالة في الجزائر ؟

ما هي ابرز الحلول المعتمدة لتقليل من نسبة معدلات البطالة ؟

ما هي ابرز المتغيرات الاقتصادية التي تأثر على البطالة في الجزائر ؟

الفرضيات :

- البطالة تعني وجود فئة نشيطة بدون شغل في المجتمع.
- لا يوجد رأي ثابت و موحد لتفسير ظاهرة البطالة.
- تعتمد الجزائر على سياسة التشغيل و التي له دور في التخفيف من حدة الظاهرة.

- من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر هي معدل النمو الاقتصادي، معدل النفقات العامة، معدل التضخم، معدل الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي .

أهمية الدراسة :

- دراسة أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية و منها الجزائر .
- التعرف على أهم الإصلاحات السياسية المتبعة من طرف الجزائر لحل هذا المشكل .
- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يجب التأثير عليها لتقليص حجم البطالة.

أهداف الدراسة :

تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة ما مدى تأثير سياسة التشغيل في الحد من الظاهرة .
محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة،التنبؤ به .

المنهج المستخدم :

لمعالجة هذا الموضوع سيتم إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي كونهما يتمشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، و سيتم استخدام بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS 8) لتقدير و استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة .

خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة بما يخدم إشكاليتنا و يحيط بالموضوع من كل جوانبه على النحو التالي :
الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإطار النظري للبطالة و الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول البطالة ، أما المبحث الثاني فقد خصص للنظريات المفسرة للبطالة أما المبحث الثالث فقد كان حول واقع البطالة في الجزائر .
أما الفصل الثاني و الذي من خلاله تم التعرف على بعض الاقتصادية و الذي قسم إلى أربعة مباحث ، حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى المتغير نمو الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد كان حول المتغير النفقات العامة أما المبحث الثالث فكان حول المتغير التضخم أما المتغير الرابع فكان حول متغير الاستثمار .
أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية و بعد هذه الدراسة الشاملة يتم عرض أهم النتائج المتوصل إليها و بعدها يتم وضع مجموعة من التوصيات و الاقتراحات المناسبة .

الدراسات السابقة :

قمنا بجمع و انتقاء عدة دراسات سابقة و المتشابهة لموضوع دراستنا و التي يمكن الاستفادة من نتائجها .

1. دراسة محمد علي أبو سيف (2015): هدفت الدراسة إلى بيان علاقة ما بين البرامج الحكومية و معدلات لبطالة في الأردن للفترة مابين 2004-2014 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة و هي (خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ومحور دعم التشغيل و التدريب المهني و التقني و الذي يعد أحد المحاور المنبثقة من البرامج التنموي التنفيذي).

وقد بينت الدراسة وجود علاقة ما بين برنامج الحكومة التي تم تنفيذها و معدلات البطالة، إذ اتجهت معدلات البطالة نحو الانخفاض نتيجة تنفيذ هذه البرامج خلال فترة الدراسة .

و قد خلصت الدراسة إلى توصيات منها: إيجاد مشاريع تنموية لتحفيز النمو الاقتصادي، و توجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية نحو العلاج المباشر لخفض معدل البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية و ضبط سوق العمل و تنظيمه و السعي نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بشكل تدريجيا، و ضبط عملية الاستخدام في المناطق الصناعية المؤهلة و توحيد الجهود و زيادة التنسيق بين الأطراف و الجهات ذات العلاقة في حل مشكلة البطالة و مساعدة الفئات التي تتأثر بشكل أكبر بقضية البطالة و التركيز على فئة الشباب ما بين (17-24) سنة خلال توجيهها نحو العمل المهني و الحرفي .

2. دراسة Christimuliapurnamatrimurti and yeyen komalasari (2014): إن إشكالية هذه الدراسة متمثلة في فحص العلاقة بين البطالة و كل من النمو الاقتصادي و التضخم و الحد الأدنى للأجور في سبعة محافظات باندونيسيا خلال فترة (2004-2012) حيث استخدمت الدراسة مصفوفة

(spss18) لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم و الحد الأدنى للأجور و البطالة، و توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للنمو الاقتصادي و الحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في حين كان هناك أثر معنوي على البطالة ، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على حكومة اندونيسيا خلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة و زيادة الحد الأدنى للأجور في كل المحافظات لضمان رفاهية العمال في اندونيسيا .

3.دراسة Muhammad Aamir Khan and Abdul Saboor and sarfraz Ahmed Main and Aftab Anwar (2013): سعت هذه الدراسة في معرفة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و البطالة، كما وصفها قانون أوكن ، حيث يفترض قانون أوكن وجود علاقة سلبية بين حركة معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الناتج المحلى والبطالة من خلال قانون أوكن بباكستان خلال فترة (1976-2010) كما تم استخدام البيانات السنوية للسلاسل الزمنية خلال فترة 1976 إلى 2010 و اختبار جذر الوحدة و يظهر هذا التحليل التجريبي أن ارتفاع البطالة بنسبة مئوية واحدة يرتبط بانخفاض قدره (0.36%) من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وأن البطالة تدرج في قانون أوكن في حوالي (-0.36%) و نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (2.8%) كما أن قانون أوكن يساعد صانعي السياسة على إنشاء الأفكار الوظيفية لغرض تحسين مستويات المعيشة في أي بلد. وإن العلاقة بين نمو الناتج المجلي الإجمالي و البطالة تلعب دور أساسيا في التحقيق لصانعي السياسيات في توليد أفكار جديدة لزيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي .

4. دراسة سليم مجلخ (2016): حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل و قياس أثر المتغيرات المستمرة على المتغير التابع (البطالة)، إضافة إلى تقدير و بناء نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات المؤثرة و المحددة للبطالة خلال فترة (1985-2014)، و قد توصل الباحث في الدراسة إلى اختلاف العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية و حسب الدراسات السابقة من الناحية النظرية، إما من الناحية التطبيقية فتوصلت إلى تواجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة و بقية المتغيرات، وعلاقة ذات دلالة إحصائية مختلفة إيجابا و سلبا بين معدل البطالة و المتغيرات الأخرى بالنسبة للتأخيرين .

5. دراسة بين ضيف الله كريمة و عباس كميلية (2014): حاولتا الباحثتان في هذه الدراسة إظهار مشكلة البطالة في العالم و الدول النامية خاصة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي لذلك أصبحت من المواضيع الثرية للدراسة و البحث.

حيث عانت الجزائر منها كباقي دول العالم منذ الاستقلال بمختلف مراحله الذي تميز بالتذبذب و كذلك البطالة تتأثر بمتغيرات اقتصادية عديدة و مختلفة حيث يتجسد هذا التأثير بنسب متفاوتة باختلاف مستوى أو درجة العلاقة بين البطالة و متغير اقتصادي ما، حيث توصلتا الباحثتان إلى تأثر معدلات البطالة في الجزائر في النموذج المتوصل إليه بكل من معدل الزيادة الطبيعية لحجم السكان و بمعدل البطالة للسنة الماضية تتأثر أيضا بالناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم .

6. دراسة سليم عقون (2010): حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز مدى تأثير البطالة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر بحيث سعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، و معرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل و البطالة و الوقوف على آفاق سياسة الجزائر في الحد من الطالة، و معرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر، و محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، حيث استخدم برنامج (Eviews) لتقدير و استخراج الاختبارات اللازمة، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن لكل حجم السكان و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة و التضخم في النموذج وذالك في الأجل الطويل.

تمهيد

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف دراستنا ، ومن أجل فهم مشكلة البطالة يتعين علينا من منطق التحليل أن نعرض بشكل عام الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال ثلاث مباحث رئيسية :

المبحث الأول : مفاهيم حول البطالة

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبطالة

المبحث الثالث : واقع البطالة في الجزائر و أسبابها

المبحث الأول : مفاهيم حول البطالة

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا و حاضرا و لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، و قد شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي و كانت من أخطر المشاكل المعروفة وعلاقتها بالظواهر الاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف البطالة

1- تعريف البطالة لغة واصطلاحا

1-1- لغة :

إن اللفظ في اللغة ، قد أتى من الفعل بطل وبطُل، و له معاني كثيرة ، ومنها أنه يعني التعطل ، و أنه يقال بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة و بطالة أي تعطل ، فهو بطال. و ذكر في المعجم الوسيط أن كلمة البطالة هي من بطل الشيء بطلاً و بطولا و بطلاناً ذهب ضباعاً و يقال بطل دم القتيل ، و ذهب دمه بطلاً : إذا قتل و لم يأخذ له ثأر أو دية ، وبطالة إذا تعطل فهو بطال [1] .

1-2- اصطلاحا :

تعريف البطالة بالمفهوم الاقتصادي :" التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه و راغب فيه ، و قد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة ، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية ، و تضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة ، و خاصة في أوقات الكساد الاقتصادي ، و كان الشخص عائلاً أو ربا لأسرة ، حيث تؤدي إلى تصدع الكيان الأسري ، وتفكك العلاقات الأسرية، و إلى إشاعة مشاعر البلادة و الاكتئاب " [2] .

يقول أحد الباحثين [3] في تعريف البطالة : إن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية و جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة البطالة هي : (عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه) .

و يقول الدكتور راشد البراوي : (البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج) . و جرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل .

المطلب الثاني : قياس البطالة

تستند إحصاءات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام (أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة) ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة ، و تقسم إحصاءات البطالة السكان القادرين على العمل (16 سنة فأكثر) ، إلى ثلاث مجموعات :

1) . العاملين Employed : و يشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر .

---

[1] محمد محمد عياد محمد ، بطالة الجامعيين في مصر (التشخيص العلاج ، بحث منشور على شبكة العنكبوتية maed.journals.ekb.eg.

[2] مصطفى عراقي البطالة نظرة واقعية .. و حلول عملية ، ورقة عمل ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، 2009م ، ص 7.

[3] عمر محمد علي محمد ((مشكلة العطالة)) ، نشر المجلس القومي للبحوث السودان ، 1974م ، ص 13 .

2) . العاطلين Unemployment : و تشمل كل الأفراد غير العاملين و الذين في نفس الوقت راغبين في العمل و يبحثون بشكل جيد عن العمل ، أو ينتظرون العودة إلى العمل و لكنهم لا يجدون عملاء
3) . الخارجون من قوة العمل Not in the Labor Force : و يشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة ، و ربات البيوت و المتقاعدين ...الخ . و كذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل .
بناء على ما سبق تعرف القوة العاملة بأنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضافا إليهم عدد الأفراد العاطلين . أما نسبة البطالة فهو عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل.

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عددالمتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل .[1]
نسبة مشاركة قوة العمل = قوة العمل / عدد السكان القادرين * 100

المطلب الثالث : أنواع البطالة

1 - **البطالة الدورية** : ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج و الركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري و ما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية ، و بالتالي ارتفاع معدل البطالة.

2 - **البطالة الاحتكاكية** : تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، و من الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

3 - **البطالة الهيكلية** : يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين

[1] حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان، 2010 .

4 - البطالة السافرة : يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين في و الباحثين عن عند مستوى الأجر السائد ، دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية .

5 - **البطالة المقنعة** : تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا ، و بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

6 - **البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية** : و هناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية ، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و اختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل[1] .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

المطلب الأول: البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي

تتمثل النظريات التقليدية فيما يلي :

1. النظرية الكلاسيكية :

يقرر التحليل الكلاسيكي أن الناتج القومي يتحدد في الأجل الطويل بكمية عناصر الإنتاج المتاحة و الفن الإنتاجي السائد و أن كمية الإنتاج سوف تستمر في الزيادة من فترة لأخرى حتى نصل إلى سقف الاستخدام الكامل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة 2 حيث ربطوا مشكل البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم رأس المال و بالنمو الاقتصادي و بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي . ، كما أن دالتي العرض و الطلب على العمل تتكونان مما يلي : 3

دالة الطلب على العمل = العمالة الفعلية + الوظائف الشاغرة .

دالة عرض العمل = العمالة الفعلية + البطالة الاحتكاكية و عند التوازن تختفي البطالة الاحتكاكية تلقائيا .

سوق العمل عند الكلاسيك :

يعرف كودمان سوق العمل عمليا بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي

---

[1] ناجي بن حسين محمد الهادي مباركي ، عبد الحليم عيساوي البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2000م ، ص 116/ 117.

[2] رمضان محمد مقلد و أسامة أحمد الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع 2012 ، الإسكندرية ، ص 126 .

[3] مرجع سبق ذكره ، ص36

يشتغل معظم القاطنين ، و يعرف اقتصاديا بأنه تفاعل قوى الطلب و قوي العرض على خدمات العمل أو أنه الآلية التي يتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف [1] ، و لقد أستند التحليل الكلاسيكي على موضوع العمالة

و من خلال منحنيات العرض و الطلب على العمل يمكن أن نبين كيف تم تفسير مشكلة البطالة وفق التحليل الكلاسيكي .

الطلب على العمل :

يرتكز التفسير و التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة التامة ، بحيث يصدر الطلب على العمل عن المنتجين و هو يتمثل في عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية و هو مرتبط بمعدل الأجر الحقيقي و يرتكز السلوك العقلاني على قاعدة تعظيم الربح بحيث تلجأ المؤسسات إلى بلوغ حجم الإنتاج و التشغيل الأمثل الذي يحقق المساواة بين التكلفة الحدية لليد العاملة و سعر المنتوج و هو إحدى الشروط الأساسية لتعظيم الربح و الذي يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$p_i = w_i \left[\Big/ \left(\frac{dy}{dl}\right) \right]$$

يمكن التعبير عن دالة الطلب وفق العلاقة التالية :

$$L^d = L^d(w) = L^d(w/p)$$

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر 1997 ، ص 11

الشكل (01) : منحنى الطلب وفق النظرية الكلاسيكية .

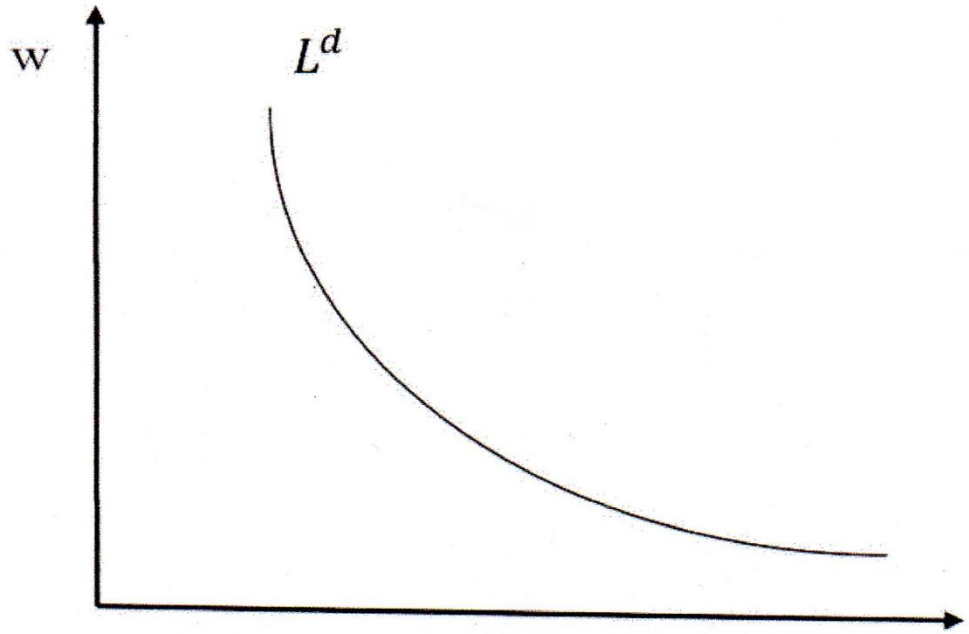

المصدر : ضياء مجيد الموسوي،النظرية الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2005 ، ص 75 .

يتضح من الشكل على أنه توجد علاقة عكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي أي أن الطلب على العمل دالة عكسية للأجر الحقيقي حيث أن الارتفاع في الطلب على العمل راجع إلى الانخفاض في الأجر الحقيقي و العكس صحيح لأن المنتجون يوظفون العمال إذا كانت قيمة الإنتاجية الحدية للعمل تتجاوز الأجر الحقيقي فمضاعفة الأجور و الأسعار في نفس الوقت يجعل إمكانية التوظيف ثابتة و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :

عرض العمل :

حسب التحليل الكلاسيكي فإن عرض العمل يصدر عن العمال و هو مرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي هذا فإن زيادة هذا الأخير هو الأسلوب الوحيد الذي يحفز ويقنع العمال ببذل الجهد و الزيادة في الإنتاجية و يتم إما بزيادة الأجر النقدي ، مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا الذي يمثل أثر الإحلال ، أو تخفيض المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا الذي يمثل أثر . أما دالة عرض العمل فيمكن التعبير عنها وفق العلاقة التالية :[1]

[1] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000 ، ص 43 .

$$L^s = L^s(w) = L^s(\frac{w}{p})$$

الشكل (02) : منحنى عرض العمل الكلاسيكي .

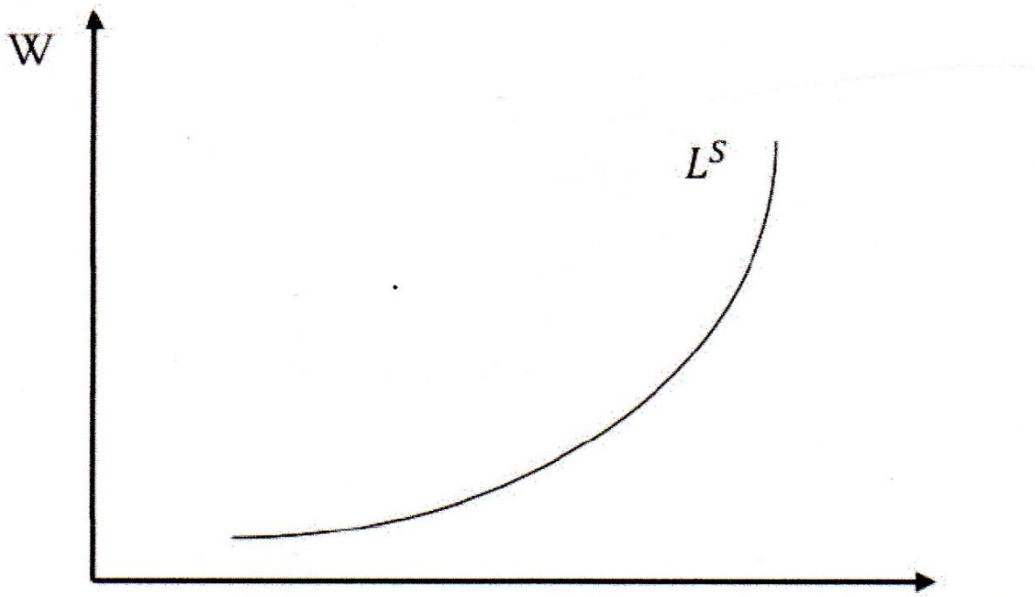

المصدر : عمر صخري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 43

يتضح من خلال الشكل على وجود علاقة طردية بين عرض العمل و الأجر الحقيقي أي أن عرض العمل دالة طردية مع معدل الأجر الحقيقي حيث كلما ارتفع الأجر الحقيقي كلما ارتفع عرض العمل و العكس صحيح .

توازن سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكلاسيكي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل عند معدل أجر حقيقي ، و يتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام الذي يجعل سوق العمل خال من العاطلين عن العمل ، الذي مكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في سوق العمل المعتمدة في أساسها على مقومات التحليل الجزئي و تنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل و يمكن كتابة شرط التوازن في سوق العمل كما يلي : [1]

$$L^d = L^s$$

[1] ضياء مجيد الموسوي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ص 44 .

الشكل (03) : منحى توان سوق العمل عند الكلاسيك .

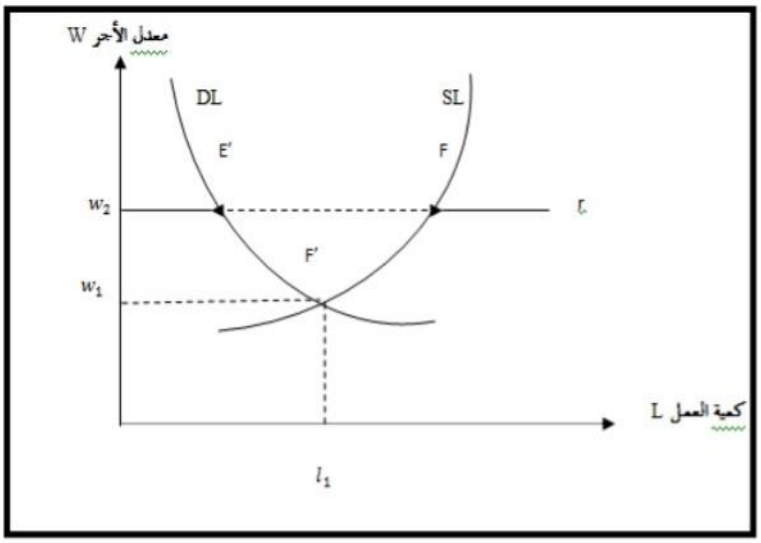

المصدر : مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

يتضح من خلال التمثيل البياني لسوق العمل على وجود ثلاث مستويات للأجر الحقيقي كما يلي :

المستوى الأول : عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل و الراغبين فيه و بالتالي سوق العمل في احتياج مما ينتج عنه ظهور بطالة إجبارية .

المستوى الثاني : عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من فائض في عدد العمال ، مما ينتج عنه ظهور بطالة اختيارية .

المستوى الثالث : عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل لا يعاني من البطالة و لا احتياج أي أنه في حالة الاستخدام التام حيث كل شخص يرغب في العمل يمكن الحصول عليه عند الأجر السائد

1 . النظرية النيوكلاسيكية :

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل و يرتكز هذا التحليل على تجانس و حدات العمل و حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل ، كما أن التحليل النيوكلاسيكي.

الشكل (04) : نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية .

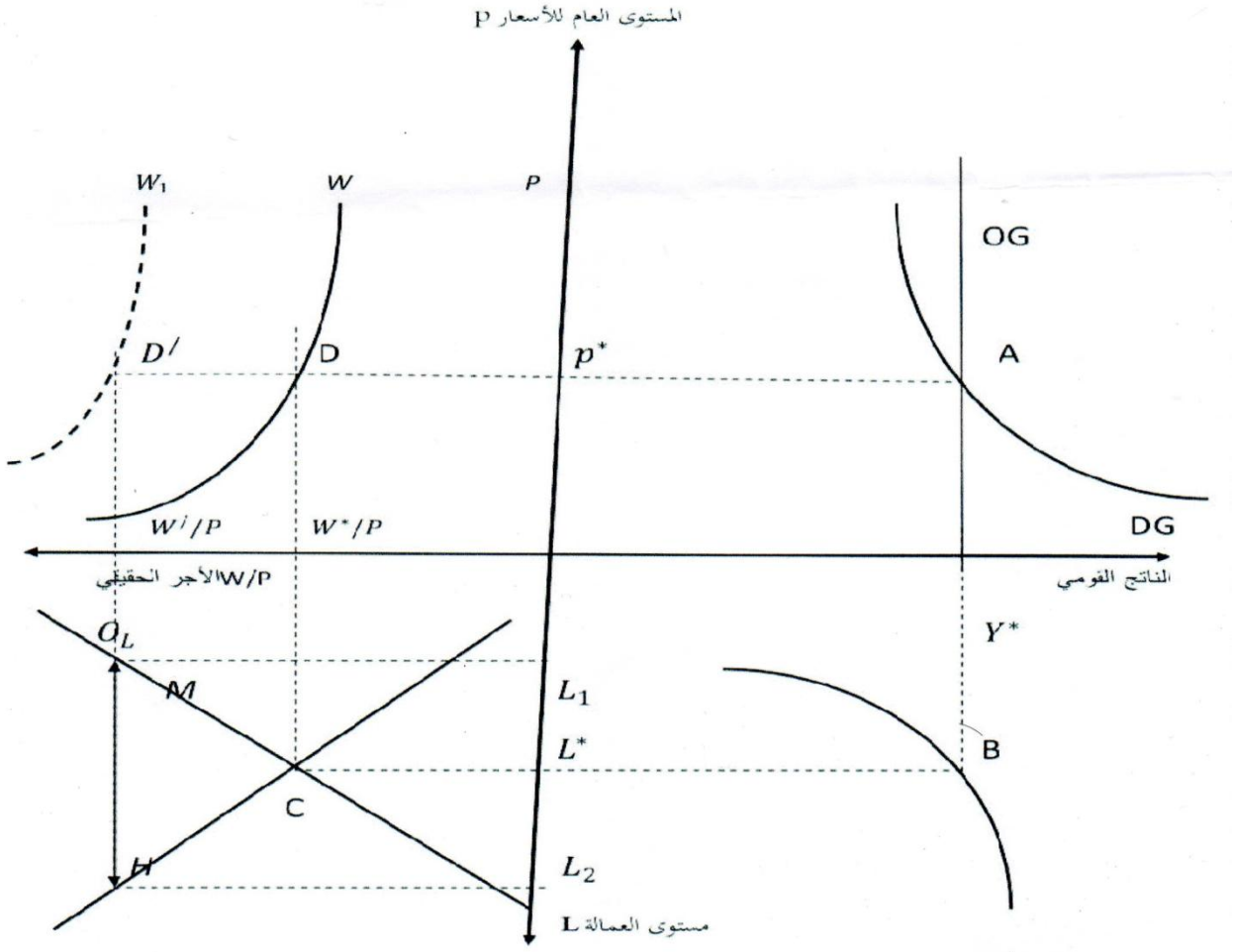

المصدر: مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

حسب النظرية النيوكلاسيكية يمكن أن تحدث البطالة في حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازني ABCD و ذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من W إلى $W^/$ مع ثبات العوامل الأخرى ، مما يدفع الأجر الحقيقي للارتفاع أيضا من $\frac{w^*}{p}$ إلى $\frac{wI}{P}$ و بالتالي ينتج لدينا بطالة إجبارية معبر عنها بالمسافة MH إلا أن مرونة الأجور ستحل هذا المشكل لأنها ستدفع بالأجور إلى الانخفاض تدريجيا إلى أن تعود إلى وضعها التوازني من جديد إلى النقطة C مرة أخرى ، هذا كله يعني أن التغيرات النقدية في الأجور و الأسعار لا تؤدي إلى حصول تغيرات حقيقية في الاقتصاد و هذا كون النيوكلاسيك ببساطة يرون أن العمل سلعة كباقي السلع فهناك عرض و طلب يلتقيان داخل سوق العمل كما أنهما مطالبان بالتوازن نتيجة تغير أسعار العمل ، و إذا كانت أسعار العمل مرتفعة

سيزيد إقبال العمال على العمل أما من ناحية المؤسسات فإن الطلب على العمل يأخذ شكلا متناقصا عدم تحمل المؤسسات تكلفة العمل المتزايدة .

3. النظرية الكنزية :

ظل الفكر النيوكلاسيكي مسيطرا لفترة طويلة من الزمن إلا أنه بعد أحداث الكساد العالمي العظيم انهار هذا النظام بكل مسلماته ، مما مهد لظهور نظام جديد يؤمن بالبطالة الإجبارية فهذه الأزمة أحدثت الكثير من التغيرات في الاقتصاد العلمي و من مظاهرها نذكر ما يلي [1] :

. انخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بين نسبة تتراوح بين 45% و 60% .

. حدوث البطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف بلاد العالم .

. إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية و التجارية و المالية .

. انهيار قيمة عملات 56 بلدا رأسماليا و حدوث تدهور بليغ في التجارية العالمية .

. انهيار نظام النقد الدولي .

سوق العمل عند كينز :

لقد جاء كينز بنظريته الشهيرة التي ترمي إلى إمكانية تحقيق التوازن في كل الأسواق خاصة سوق العمل حيث نوه على استحالة تحقيق التوازن عن طريق آليات السوق من خلال المرونة في الأجور و الأسعار و قد رفض كينز فكرة البطالة الإرادية أو الإجبارية في نظريته لتفسير البطالة .

الطلب على العمل : وافق التحليل الكينزي مع التحليل الكلاسيكي على وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي حيث :

$$Y = f(L)$$

$$y' = \frac{dy}{dl} \qquad (y' > 0)$$

دالة الطلب على العمل هي دالة مشتقة من دالة الإنتاج و هي دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي وفق العلاقة التالية :

$$Q = Q(L) \quad Q' = (L) < 0 \quad => \quad L^d = f(\frac{w}{p})$$

[1] مرجع سبق ذكره ، ص292.

و يتفق أيضا كينز مع الكلاسيك على فرضية المنافسة التامة و التي يسعى من خلالها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع و الذي يطلق عليه كينز بالوصول إلى مستوى الطلب الفعال [1] .

عرض العمل : لقد اختلف التحليل الكينزي و التحليل الكلاسيكي في نقطتين أساسيتين هما :

1 . إن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، أي رفض كينز اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي حيث يعتبر كينز أن معدل الأجر الاسمي هو الذي يحدد عرض العمل لأن العامل حين توظيفه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأجر الحقيقي و هو الأجر المعمول به في السوق و يعود السبب في ذلك إلى تأثر الأجور مستقبلا بالتضخم ، و يرى العمال أنهم معرضون للخداع النقدي ، الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار .

2 . إمكانية جمود الأجر الاسمي في الاتجاه التنازلي أي عدم إمكانية انخفاض الأجر دون مستوى معين .

و بالتالي دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الاسمي و إن هذا الأخير حد أدنى لا يمكن اختراقه و الشكل التالي يوضح ذلك [2] .

الشكل (05) : منحى عرض العمل عند كينز .

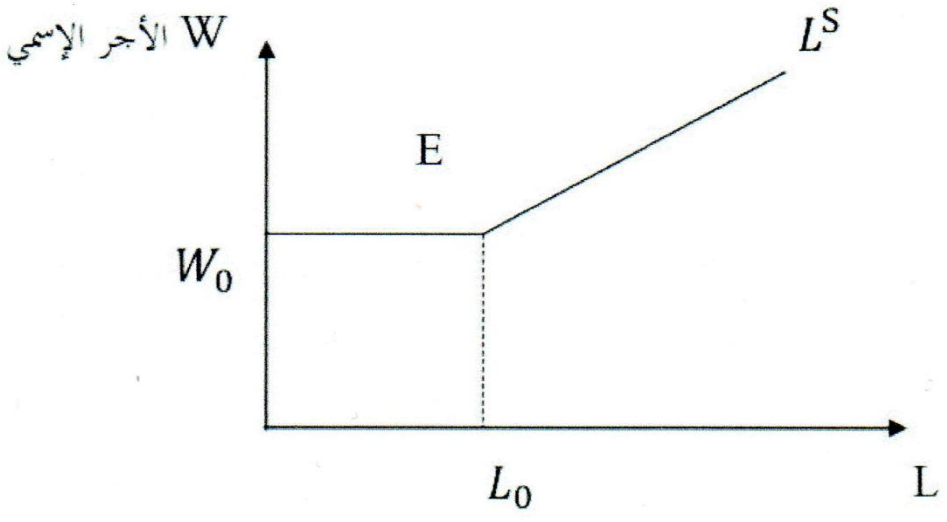

المصدر: مرجع سبق ذكره .

[1] شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 24 .

[2] محمد شريف إلمان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بوتي ، الجزائر 1994 ، ص 383 .

نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي بأن الكمية المعروضة من العمل تنخفض حتى تصل النقطة E التي يقابلها الأجر الأدنى الاسمي و نستنتج أيضا أن عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي و إنما هو دالة في الأجر الاسمي الذي لا ينخفض عند السقف w_0 مهما كانت الكمية المعروضة و المحصورة بين الصفر و L_0 .

توازن سوق العمل عند كينز :

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكينزي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل و يتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل حسب الشكل التالي [1] :

الشكل (06) : منحنى توازن سوق العمل عند كينز .

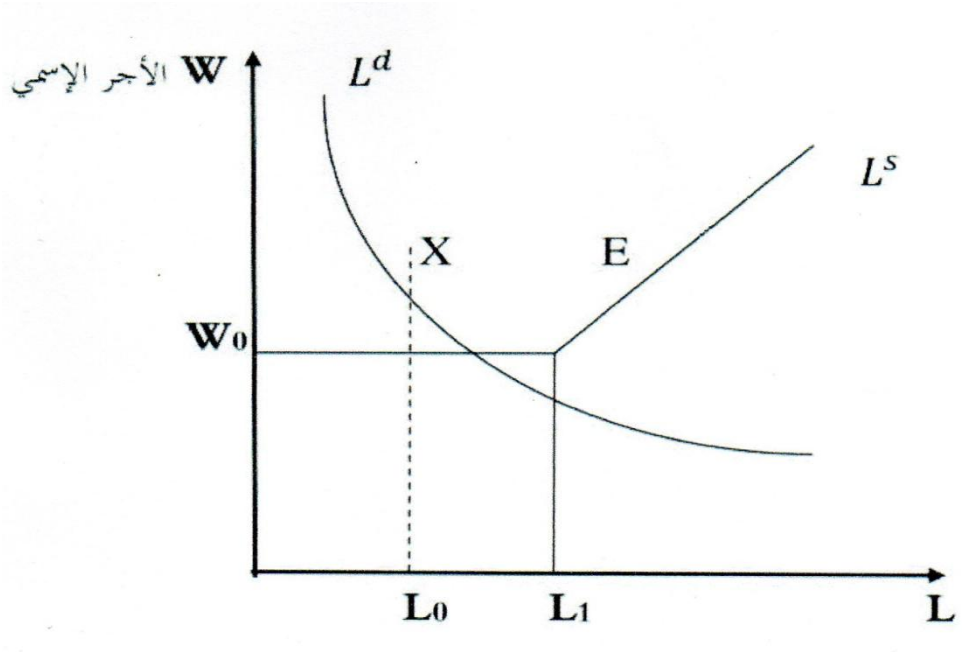

المصدر : مرجع سبق ذكره ، ص 339 .

يوضح الشكل السابق أن التوازن بين عرض العمل و الطلب على العمل يتحقق عند النقطة X حيث أن هناك فائض في عرض العمل المقاس بالفرق بين L_0 و L_1 هذا يعني أن التشغيل غير تام لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى W_0 و هذا يدل على وجود بطالة غير إرادية أو إجبارية و حتى يتحقق توازن التشغيل التام عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل في النقطة E.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 338 .

المطلب الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

و يشمل هذا المنظور عدد من النظريات و الاتجاهات التي سعت لتغيير الاختلال في سوق العمل اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل و آلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة و من أبرز هذه النظريات ما يلي :

1. نظرية البحث عن العمل :

ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل و المتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه ، و هذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل ، و بالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات و تقييم عملية البحث هذه بصفتين أساسيتين الصفة الأولى عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات متعلقة بالبحث و الاختيار و الصفة الثانية أنها عملية تستغرق فترة زمنية من الوقت و تستند هذه النظرية على هاتين الصفتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين طبقا إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة و لتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلال في آليات سوق العمل [1] .

2 . نظرية إختلال سوق العمل :

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل المتعلقة باستجابة الأجور و الأسعار على النمو الذي يحقق التوازن بين العرض و الطلب و فرض بديل هو جمود الأجور و الأسعار في الأجل القصير و يرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور و الأسعار في الأجل القصير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن و نتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية . إذ ينتج عنها نوعين من البطالة و هي :

البطالة الكلاسيكية : تقترن فيها البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها و تمكن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة المعروض من السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و ذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية التي تمكن أن يقومونها .

البطالة الكينزية : تعني وجود فائض في العرض عن الطلب في كلا من سوق العمل و سوق السلع و في هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع معدلات الأجور ، و إنما لقصور الطلب في سوق السلع [2] .

الجديد في هذه النظرية للاختلال هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير لكل من البطالة الكينيزية و البطالة الكلاسيكية على حد السواء ، و هو ما يعني أن نوع البطالة و أسبابها ليست من

[1] سلوى سليمان ، البطالة في مصر جمهورية مصر العربية 1989 ، ص 186 .

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 52/ 54.

الثوابت في أي نظام اقتصادي و إنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأواق المختلفة أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج و لكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عنه انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي

3. نظرية تجزئة سوق العمل :

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على إثر العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية ، النوع ، السن ، المستوى التعليمي و تتعارض هذه النظرية مع النظرية التقليدية لسوق العمل و التي تفترض للحصول على العمل من حيث الخصائص الشخصية و المساواة للحصول على العمل مما يعني وجود فوارق بين النظريتين لكن وجود قصور في النموذج التقليدي.

4. نظرية معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير المعجل للتضخم :

يشير معدل البطالة الطبيعي إلى ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار و الأجور في حالة توازن ، و بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه و إذا ساد الاقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي ، أي عندما يكون معدل البطالة المتحقق مساويا لمعدل البطالة الطبيعي يكون الاقتصاد حينئذ عند مستوى التوظيف الكامل و في حالة التوازن .

الشكل (07) : منحنى فليبس في الأجل الطويل والقصير .

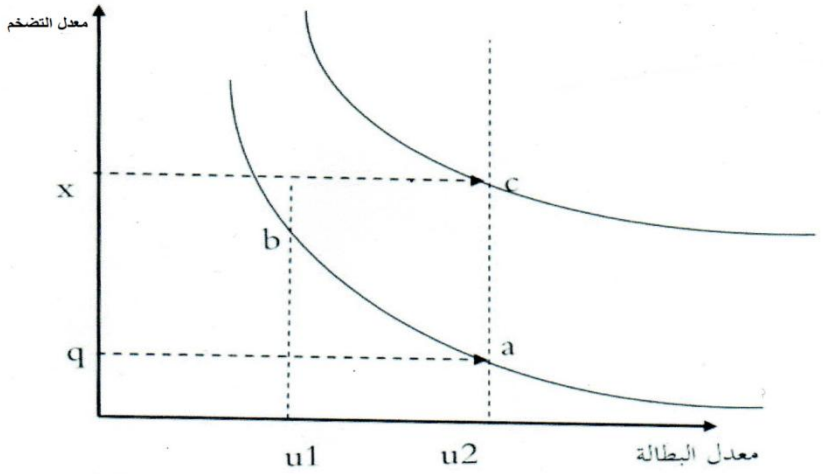

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 352 .

من خلال الشكل نلاحظ أن النقطة a تتحول إلى النقطة b و هذا يعني انخفاض معدل البطالة من (u2إلى u1) و زيادة نسبة التضخم (من q إلى X) و بعد ارتفاع الأجور ننتقل إلى النقطة C في المنحنى الجديد و هذا يعني أن معدل البطالة ارتفع إلى قيمته الأولى u2 مع ارتفاع معدل التضخم إلى x .

المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر وأسبابها

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم اختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة و الاستخدام الناقص لليد العاملة ، و في نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة ، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لأول مرة ، و تقل أعمارهم عن 30 سنة و بدون تأهيل أو حاملي شهادات ، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية ، و في إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة و عليه يمكن تشخيص ذلك كما يلي :

المطلب الأول : ظهور البطالة في الجزائر وأسبابها

أولاً: ظهور مشكلة البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا و منتشراً خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات و السبعينات و إلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك ، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة ، بل و في مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات و التحديات و المشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية و غيرالرسمية حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% عام 1987 إلى 28% سنة 1999 ، هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية مترابطة [1] .

ثانيا : أسباب البطالة في الجزائر : من أهم أسباب البطالة نذكر ما يلي :

* تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل .

* استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و ضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري .

[1] بوزار صفية، فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ، الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 ديسمبر 2014 المركز الجامعي تيبازة الجزائر ، ص 556 .

* عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .

المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة في الجزائر

أ.تطور البطالة في ظل أزمة العالمية : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل و معطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضا ، فابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في أسعار النفط ، و تواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 ، هذا الوضع الصعب نتج عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة 35 % من جهة و اللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل ، انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 ثم إلى 28574 سنة 1989 .

ب. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط و باستثمار المركبات الصناعية الكبرى ، و قد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات التي كانت تحتمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة .

الشكل رقم (08) : تطور معدلات البطالة للفترة (2000-2021)

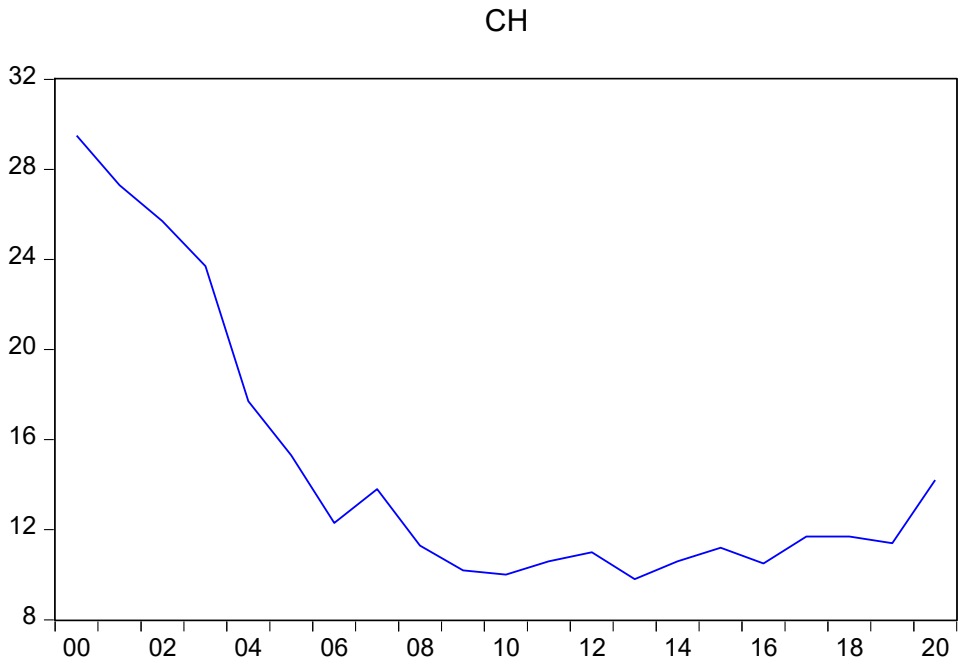

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم (6) باستخدام Eviews8

تمثل المرحلة الأولى : من 2000 إلى 2006 :: شهدت هذه الفترة انخفاض و تدهور في أسعار النفط و تراجع معدلات البطالة راجع إلى التوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة و المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد الوطني .

تمثل المرحلة الثانية من 2006 إلى 2020 : شهد قطاع التشغيل خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظا ، حيث شهدت هذه الفترة زيادة في وسائل دعم آليات التشغيل .

المطلب الثالث: الإجراءات المعتمدة للتخفيف من حدة البطالة

من بين الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف الدولة :

1 . تطوير أجهزة و برامج التشغيل :

أجهزت التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق التشغيل ، من خلال نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل ، يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية :

* الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي :

. برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP : في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة ، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين و الذين دخلوا سوق العمل و تشمل عقود إدماج حاملي الشهادات CID الموجهة لفئة المتحصلين على الشهادة الجامعية ، عقود الإدماج المهني CIP و تخص طلبة التعليم المتوسط المتحصلين على شهادات التكوين و التعليم المهنيين ، و عقود التكوين و الإدماج الموجهة للفئات غير المؤهلة CFI ، و يتم تسيير و متابعة و تقييم و مراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) و المديريات الولائية .

2 . الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS :

و يضم هذا الجهاز:

* التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG :

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن AFS الموجهة للأشخاص عديمي الدخل ، و الغير القادرين على العمل و الغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى ، ساهمت الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة وعدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي ، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة

العامة .

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة

الشكل رقم (09) : يبين تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة و دعم التشغيل في الجزائر .

المصدر : مرجع سابق ذكره ، ص 561 .

يوضح الشكل التالي أهم الأجهزة و الآليات التي قامت بها الجزائر لمكافحة البطالة و التي لعبت دور كبير في التقليص من حدة هذه الظاهرة ، حيث شملت هذه الأجهزة :
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى التي يبينها الشكل .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة حيث أن التعاريف المختلفة للبطالة تنطلق من مفهوم واحد و مشترك معتمدين في ذلك على المعايير الذي حددها المكتب الدولي للعمل و رغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها كم وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها و بعد شرح مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا و اختلافا بين المفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار و الناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل و هذه غير مقبولة غير أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييدا للتحليل لسوق العمل عنها لوجهة نظر الكلاسيك و بسبب عدم قدرة النظريتين الكلاسيكية و الكينزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة و لهذا ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء المعطيات الاقتصادية الجديدة بإدخال فروض أكثر واقعية و حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها .

تمهيد

يأتي الاهتمام بمواضيع البطالة والنمو الاقتصادي والإنفاق العمومي والتضخم و الاستثمار ، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلي مستوى من الهرم بالتالي تحاول الحكومات إتباع مجموعة من الإستراتيجيات والخطط حتى تجنب هذه المشاكل أو على الأقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها. تعد البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ يترتب عليها العديد من الآثار السلبية اقتصادية كانت أو اجتماعية وهذا من خلال تراجع الإنتاج الوطني من جهة ومن جهة أخرى فقدان الأفراد الحافز والمهارة والثقة بالنفس وهذا ما سيؤدى إلى آثار نفسية مختلفة. أما التضخم فهو آفة اجتماعية يترتب عليها انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء استغلال الموارد المحدودة المتوفرة. كما تعد نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات المفسرة لإنتاجية الدول بحيث تعددت البحوث التطبيقية المفسرة لهذه النظرية الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الأخيرة.

وفيما يخص النفقات العمومية فقد أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، وقد تركز جل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة.

والجزائر، كغيرها من دول العالم مازالت تعانى من تفاقم مشكلة البطالة والتضخم، وذلك راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مداخليه تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة وبالتالي أي انخفاض في أسعار البترول مثلا سيؤثر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

وسنتناول هذا المبحث من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النفقات العامة

المبحث الثالث: التضخم

المبحث الرابع: الاستثمار

المبحث الأول : النمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد.

لقد استخدم المختصون عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي ولكن المؤشر الأكثر استعمالا هو الناتج الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي) الذي يعرف بأنه القيمة الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة .

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل الوطني في سنة الأساس}}$$

2- أنواع النمو الاقتصادي

- **النمو التلقائي (الطبيعي):** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال.
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

- **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع

في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية .

- **النمو المخطط:** يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط[1].

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

إن الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة توضح من خلال إسهامات الاقتصاديين خاصة في ظل حجم البطالة كبيرة جدا، لكون البطالة تنتج بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وبالعكس في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي، أما في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أي اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى، لذا أوجد الباحثون علاقة عكسية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والبطالة وسميت باسم مطورها قانون أوكن (Arthur kun) والذي يعد من أهم النظريات التي ظهرت ضمن الفكر الاقتصادي ولدراسة إشكالية العلاقة بين معدل البطالة و وتيرة النمو الاقتصادي. قام الاقتصادي الأمريكي أوكن(1929-1980م) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و 1960.

[1] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات. نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة 2016/2015 م ،ص 6-7

المبحث الثاني: النفقات العامة

المطلب الأول: مفهوم و أنواع النفقات العامة

المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لندخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريع و التراتيب السارية [2].

كما عرفت النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة بهدف إشباع حاجة عامة[3].

ومن أنواع النفقات العامة مايلي :

1. **النفقات العادية والنفقات الاستثنائية** :فالنفقات العادية هي التي تتصف بالدورية والثبات ومثاليا أيضا رواتب الموظفين ،أما النفقات الاستثنائية تمتاز بعدم دوريتها نظرا لعدم تكرارها كل سنة ومثاليا نفقات الحالات الطارئة وحالات الأزمات والحروب و انتشار الأوبئة الفتاكة وما شبه ذلك.

وتبرز أهمية هذا التقسيم في كونه يمكن الحكومة من تقدير مستويات الإنفاق العام تقديرا سلميا وتدبير ما يلزم من إيرادات عامة لسداد هذا النوع من النفقات، أما النفقات غير العادية فنظرا لطابعها الطارئ والفجائي فهي غالبا ما تسند من إيرادات غير عادية كاللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا ما اشتهرت به السياسة المالية التقليدية.

2. **النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية:** فالنفقات الإدارية أو نفقات التسيير هي النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة في الدولة كرواتب الموظفين ونفقات الصيانة وغيرها.
3. النفقات الفعلية والنفقات التحويلية: النفقات الفعلية وهي التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات، أما النفقات المحولة أو المنقولة فهي التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى ومثالها نفقات الإعانات الخيرية النفقات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي وغيرها.

---

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014م، مجلة المالية والأوراق، مخبر التينامكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس مج 1، العدد 2، 30 يونيو 2015، ص 7.- 6

[3] بن نوار بومدين النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011 ص 10-11

4. **النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة**: المقصود بإنتاجية النفقة هو الحصيلة التي تترتب إنفاقها، لأجل هذا اعتبرت النفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق سلع مادية أو فائدة مالية نفقات منتجة بخلاف نفقات مستخدمي الإدارات و نفقات تسيير المرافق العامة التي اعتبرت غير منتجة شابهها تعد من قبيل النفقات المنتجة لأنه إذا تم الإنفاق على الأفراد فسيقبلون على شراء سلع وخدمات مما يعيد حركية الأموال وبالتالي حركية الاقتصاد الوطني وغيرها من النفقات التي تعد في ظاهرها غير منتجة وهي في الحقيقة أكثر إنتاجية[4].

المطلب الثاني: علاقة النفقات العامة بالبطالة

1 - نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين النفقات العامة والبطالة: يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد دائما في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل.

2- **نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين النفقات العامة** حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج.

[4] رياض العابد الرقابة المالية على نفقات البلدية، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السيا جامعة محمد خيضر ، 2013-2014 م ص 17- 20

الشكل رقم (10) أثر الإنفاق العام على البطالة وفقا للمدرسة الكيزية

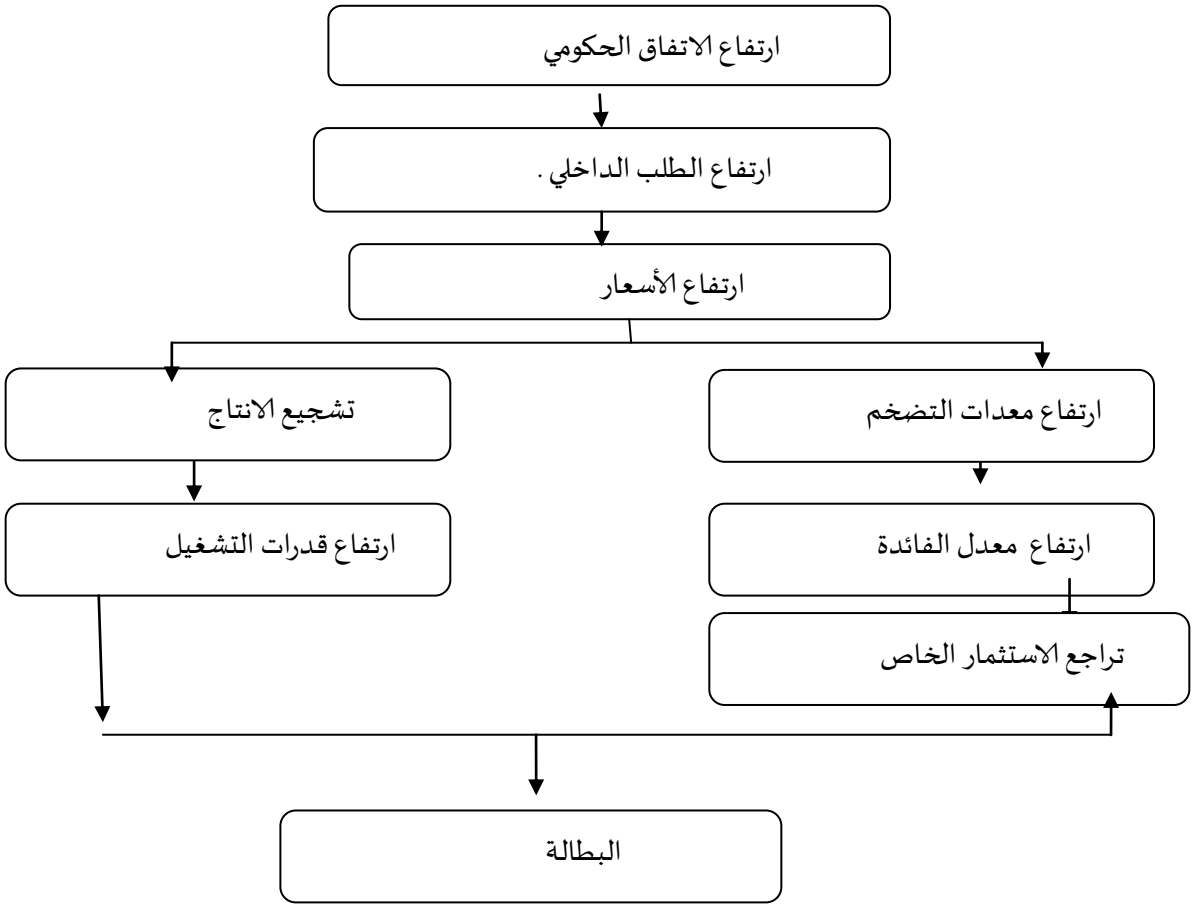

المصدر: عزري حميد خوني رابح قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، مج11، العدد 2 2018 من 188

3-**نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين النفقات العامة والبطالة**: يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم ميلتون فريدمان" أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار هي الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون دائما أن الافراط في تطبيق سياسات مالية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

المبحث الثالث: التضخم

المطلب الأول: تعريف وقياس التضخم

الفرع الأول: تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي غير المألوف للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك.

الفرع الثاني: قياس التضخم

لقياس التضخم تعتمد الدراسات على الأرقام القياسية كالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو الرقم القياسي لأسعار المنتج هذه الأرقام القياسية تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات. وهكذا فإن معدل

التضخم (م. (ت) السنوي يعبر عليه بالنسبة المئوية لتغير الرقم القياسي للأسعار (ر . ق .) من سنة إلى أخرى.

$$\text{معدل التضخم} = [(\text{رق للسنة ن} - \text{رق للسنة ن-1}) \text{ رق ن}] \times 100$$

الرقم القياسي هو ملخص للتغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معين بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس (سنة المقارنة)[5].

المطلب الثاني: أنواع التضخم

التضخم الظاهر: ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة. يلي: وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

التضخم المكبوت: هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

- **معيار حدة التضخم:** ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما

- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و خفض الاجور الحقيقية للعمالة.
- **التضخم غير الجامح** :ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي.

[5] مرجع سابق ذكره ، ص 102

- **التضخم الزاحف** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة . معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديًا. فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار فيا المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

- **معيار مصدر الضغط التضخمي:** ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل:
  - **تضخم دفع الطلب**: ينتج التضخم في هذه الحالة ارتفاع مستوى الطلب الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.
  - **تضخم دفع النفقة:** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع المواد الخام الوقود الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.
  - **التضخم المستورد** :عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة[6] أو خدمة مستوردة بالكامل أو به مكون مستورد يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي[7].

المطلب الثالث: علاقة التضخم بالبطالة

في هذا السياق نشر البروفيسو (Philips) الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958م دراسة مهمة في مجلة Economicaتحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجور الساعة للعامل.

ويمكن كتابة الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس كما يلي:

$$W_1 = à_o + à_1 U_t^{-1}$$

W_1معدل التغير في الأجور

$à_o$ ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس .

$à_1$ انحدار (ميل) منحنى فيلبس.

U_t^{-1} مقلوب معدل البطالة . في الفترة:

وقد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال نهاية الستينات ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام الاقتصادي (ليبسيLipsey (، سنة 1910م بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات

[6] رانيا الشيخ طه التضخم أسبابه ،آثاره وسبل معالجته، صندوق النقد الدولي الإمارات العربية المتحدة 2021، ص 1310

[7] مرجع سابق ذكره ، ص 14

فائض الطلب في سوق العمل، واستنتج أنه كلما زاد فائض الطلب انخفض حجم البطالة وارتفع معدل الأجور والشكل الموالي يمثل منحنى فيلبس الأصلي:

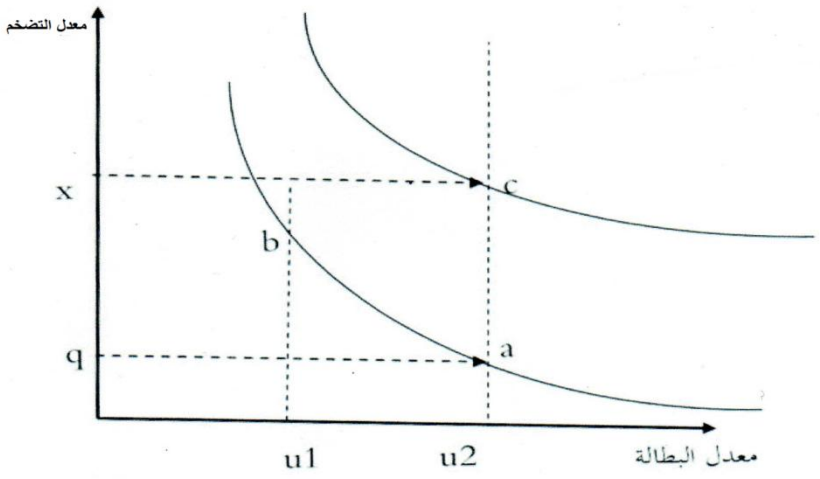

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 352

يوضح المنحنى صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين وأن هذه العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى 1%- عندما يبلغ المعروض من العمل100%

المبحث الرابع: الاستثمار

المطلب الأول : تعريف الاستثمار

1-الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد

الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. و هو أيضا " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية[8].

2 - الاستثمار من وجهة نظر المالية:

هو عادة ما ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم و ودائع ... إلخ .

3-الاستثمار من وجهة نظر المحاسبة

تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها .ويرى البعض الاستثمار بأنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى في المستقبل أو أن الاستثمار هو تلك العملية الإنتاجية التي توجه فيها جزءا من الدخل إلى إنتاج سلع رأس مالية.[9]

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، و يصطلح عليها بوسائط الاستثمار والتي يمكن تقسيمها إلى أدوات استثمار غير قابلة للتداول مثل ودائع التوفير و الودائع لأجل و أدوات استثمار قابلة للتداول .

و تختلف تقسيمات أدوات الاستثمار باختلاف وجهة النظر إليها، فمن المنظور الجغرافي يمكن تقسيمها إلى أدوات داخلية للاستثمار و أدوات خارجية للاستثمار

1- **الأدوات المادية للاستثمار**: و هي عديدة ومتنوعة نستعرض أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

المشروعات الاقتصادية :و هي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، و تتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية و تجارية وصناعية وخدمية، و من أهم خصائصها أنها تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد والمجتمع.

الفرع الثاني : محددات الاستثمار

وهي العوامل المستقلة أو المرتبطة بالاستثمار والتي يمكن أن تؤثر فيه فتميل بالاستثمار نحو الزيادة أو النقصان ومن أهمها:

[8] عبد الكريم بعداش ،الاستثمار الأجنبي المباشر ة اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007،ص 30

[9] مرجع سبق ذكره ص 45 46

سعر الفائدة: ويتقرر سعر الفائدة قبل السلطات النقدية في الدولة ويملك ذلك البنك المركزي في كل دولة، ومعدل سعر الفائدة يلعب دورا مهما في نظرية رأس المال، والحقيقة أن النظرية الكلاسيكية ركزت على أهمية ودور معدل الفائدة والتي يمكن تلخيصها:

- ينخفض مستوى الاستثمار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.
- يرتفع مستوى الادخار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.
- يتغير معدل الفائدة لإبقاء الادخار مساويا دائما لحجم الاستثمار

3- الأرباح المتحققة :يعتبر الربح المتحقق للمشروع في أي فترة زمنية مؤشرة ذو أهمية كبرى بالنسبة لحالة الطلب على منتجات المشروع، وبالتالي فإن ارتفاع الربح المتحقق يثير الرغبة في زيادة حجم الاستثمار. بينما انخفاضه يؤدي إلى تأجيل الاستثمار، وربما يكتفي باستبدال المستهلك من رأس المال في ا المشروع.

كما يحفز الربح المتحقق على الاستثمار، حيث أنه يزيد من قدرة المشروع على الاستثمار لأن الأرباح المتحققة قد تستخدم في تمويل الاستثمارات الجديدة.

-4توقعات المستثمرين: ويقصد بها الثقة التجارية؛ أي الوضع الاقتصادي المستقبلي لرجال الأعمال. فإن كانت توقعات المستثمرين متقائلة بخصوص الطلب المستقبلي أو بخصوص الأسعار أو بخصوص الأسعار على إنتاج المشروع، يزيد الاستثمار ويحصل التوسع.

وعند وجود انتعاش اقتصادي تزيد الاستثمارات من قبل رجال الأعمال والعكس يحدث عند التوقعات المتشائمة في. حالة الركود الاقتصادي، حيث يقل حجم الاستثمارات خوفا على استثماراتهم؛ لأن الطلب الكلي يتناقص مما يؤثر على حجم الأرباح التي هو مقصد القطاع الخاص.

5- التقدم العلمي والتكنولوجي: التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة الإنتاج ورفع كفاءة مستوى الإنتاج، ورفع كفاءة الإنتاج يتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الإنتاج بتكاليف أقل، أو تحقيق مستوى أكبر من الإنتاج بنفس مستوى النفقات السابقة. إن المشروعات التي كانت في السابق عديمة الجدوى مكلفة وذات منفعة متدنية تصبح مجدية اقتصاديا. وبذلك مشاريع الاستثمار في هذه الاستثمار في هذه المشروعات، ومجمل القول أن التقدم العلمي والتكنولوجي يرفع قيمة معدل العائد[10] .

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

1 – الفرع الأول: أهمية الاستثمار

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة تتمثل فيما يلي:

- القدرة على خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة.
- اللجوء إلى الاستثمار أدى إلى انخفاض حجم مساعدات الدولية و الفروض التي كانت.
- المصدر الأساسي للتمويل، حيث ثمت دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير .

[10] بن علي عبد الرزاق، محاضرات مدخل الاقتصاد المركز الجامعي الوادي، معهد العلوم التجارية، جامعة حمه الخضر، دار الفرحة القشر والتوزيع ، ص 12- 13

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام ... الخ) ، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

بالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به، إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة وتتلخص فيما يلي:

- تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع .
- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** وذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- **استمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.

ضمان السيولة اللازمة:لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنباً للعصر المالي[11].

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار بالبطالة

ينطلق من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستثمار والبطالة، و هذه العلاقة لها وجهين الأول الإيجابي من خلال ما توفره من فرص العمل، أو قد يعمل على تعزيز ظاهرة حال تصريح العاملين أو استبدالهم بعمال أجانب.

إن للاستثمار آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا إيجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء و الثانية عند دخول الاستثمار الجديد مجال الإنتاج .

ايجابيات الاستثمار على البطالة

تعمل الاستثمارات على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءات الإنتاجية، حيث تؤدي الاستثمارات إلى خلق تكاملات رأسية وأفقية، وتشجيع قيام مشاريع مساندة لتلك الاستثمارات و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، فهي ستدفع ضرائب للدولة وستزيد استثماراتها .

[11] أعميري خالد أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 2014-2015 ص 11-12

خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية من الأمور الضرورية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول و لما لها من وزن في برنامج التنمية نظرا لنتائجها و انعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم و معرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا المبحث كمحاولة لتقديم المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية ، حيث قمنا بالتقدير المقرب للتعاريف الاقتصادية لهذه المتغيرات ، معتمدين في ذلك على معايير حددها المكتب الدولي . كما وجدنا أن المتغيرات تختلف في أنواعها و قوانين حسابها .

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة و دراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ليتم في الأخير التوصل إلى نموذج قياسي يفسر أثر هذه العلاقة، ثم اختبار الفرضيات المطروحة سابقا وتفسير النتائج المحصل عليها وفقا للنظريات والدراسات السابقة .

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : صياغة نموذج الدراسة

المبحث الثاني :النموذج الأول

المبحث الثالث : النموذج الثاني

المبحث الأول : صياغة نموذج الدراسة

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (معدل البطالة) من خلال دراستنا النظرية و من خلال بعض الدراسات السابقة ، يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بظاهرة البطالة .

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج ، وذالك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، و بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير التابع: البطالة

- و نرمز له ب CH

المتغيرات المستقلة:

- معدل النمو الاقتصادي و رمزه CR
- معدل النفقات العامة و رمزها DE
- معدل التضخم و رمزه IFO
- معدل الاستثمار و رمزه IN

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، و بعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ، إذ يعد من أولى مراحل بناء النموذج القياسي و شكله كما يلي:

$$CH=f(CR,DE,IFO,IN)$$

المبحث الثاني :النموذج الأول

تكون صيغته كالتالي :

$$CH = B0 + B1\,CR\,i + B2\,DE\,i + B3\,IFO\,i + B4\,IN\,i + ui \qquad .1$$

حيث أن:

- *B1، B2، B3، B4* : تمثل معاملات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ μi الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة لكن يصعب قياسها مثل العوامل النفسية للأفراد أو أسباب أخرى.

I. الفرع الأول : تقدير النموذج الأول

الملحق (أ): نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 06/13/23 Time: 17:43
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.343836	0.435915	0.788769	0.4418
DE	19.70254	13.78813	1.428950	0.1723
IFO	-0.376078	0.533428	-0.705022	0.4909
IN	-0.707856	0.185180	-3.822522	0.0015
C	35.82183	5.438283	6.586974	0.0000

R-squared	0.669457	Mean dependent var	14.73810
Adjusted R-squared	0.586821	S.D. dependent var	6.244796
S.E. of regression	4.014091	Akaike info criterion	5.821756
Sum squared resid	257.8068	Schwarz criterion	6.070452
Log likelihood	-56.12843	Hannan-Quinn criter.	5.875729
F-statistic	8.101301	Durbin-Watson stat	0.891736
Prob(F-statistic)	0.000906		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8

وفقا للملحق رقم (أ): كانت نتائج التقدير للنموذج الأول لمعدل البطالة كالتالي:

$$CH = 35.83 + 0.34CRi + 19.07DEi - 0.37IFO - 0.711INi$$

$$(6.58) \quad (0.78) \quad (1.42) \quad (-0.71) \quad (-3.828)$$

$$R^2=0.66 \quad N=21 \quad F=8.101 \quad DW=0.891 \quad ProbF=0.0009$$

$$\overline{R^2}=0.58$$

حيث أن:

- (.): هي عبارة عن قيم إحصائية لT
- R^2: معامل التحديد

- $\overline{R^2}$: معامل التحديد المصحح
- N: عدد المشاهدات
- F: إحصائية فيشر
- DW: إحصائية داربن واتسون Durbin Watson
- Prob: احتمال الخطأ

الفرع الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج الأول

أولا: الدراسة الاقتصادية

الجدول(01) : الدراسة الاقتصادية للنموذج الأول من خلال الملحق رقم (أ) السابق نلاحظ ما يلي:

معاملات النموذج	إشارة المعاملات	تفسير التغيير	العلاقة
B1	موجبة	يتغير CH ب 0,34	طردية
B2	موجبة	يتغير CH ب 19,17	طردية
B3	سالبة	يتغير CH ب 0,37	عكسية
B4	سالبة	يتغير CH ب 0,71	عكسية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا :الدراسة الإحصائية

- **اختبار معنوية المعالم :**

نستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معالم النموذج، ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات على النحو التالي:

H0: $B1=0 / B2=0 / B3=0 / B4=0$ فرضية العدم

H1: $B1 \neq 0 / B2 \neq 0 / B3 \neq 0 / B4 \neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي يوضح من خلاله القيم المحسوبة Tcal للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية Ttab وأدنى مستوى معنوية Prob وذالك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية Tcal نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية أي 5% و بدرجة حرية (n-k)

وتساوي 21-5=16 أي Ttab=2.12

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ستودنت المقدر للنموذج الأول

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة *Tcal	القيم الجدولية Ttab	مستوى معنوية Prob	قرار الاختبار
الثابت	B0	6.58	2.12	0.0000	مقبولة
CR	B1	0.78	2.12	0.448	مرفوضة
DE	B2	1.42	2.12	0.173	مرفوضة
IFO	B3	0.71	2.12	0.491	مرفوضة
IN	B4	3.82	2.12	0.001	مقبولة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد برنامج Excel

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار فيشر Fisher، وفقا للفرضية التالية :

H0 : $B1=0 / B2=0/B3=0/B4=0$ فرضية العدم

H1 : $B1\neq B2\neq B3\neq B4$ الفرضية البديلة

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من الملحق رقم (01): Fcal = 8.101

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى المعنوية 5% هي: Ftal =2.85

نلاحظ أن : Ftal < Fcal فإننا نرفض H0 و نقبل H1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إحصائية كليه .

نلاحظ أن إحصائية داربون واتسون (DW) المحسوبة (0.89) أقل من الحد الأدنى (0.93)dl و بالتالي نرفض الفرضية H0 و القائلة انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء و عليه فان النموذج غير صالح للتقدير.

من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية للنموذج الأول المقدر ، نلاحظ أن كل من معدل النمو الاقتصادي و النفقات العامة و التضخم ليس لهم معنوية اقتصادية و إحصائية ، بينما معدل الاستثمار له معنوية إحصائية ، مع وجود ارتباط خطي قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، ربما يعود ذالك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات .

المبحث الثالث: النموذج الثاني

تكون صياغته كالتالي:

$$CH = B0 + B1\ CR\ i + B2\ DE\ i + B3\ IFO\ i + B4\ PIB\ i + \mu i \quad .2$$

حيث أن:

أن الفرق بين النموذج الأول و الثاني : حذفنا الINمن النموذج الأول و استبدلناه ب الPIB

الPIB: يمثل حجم الناتج الإجمالي بالمليار دينار

المطلب الأول : تقدير النموذج الثاني

الملحق (ب): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 06/13/23 Time: 18:55
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.214703	0.420247	-0.510897	0.6164
DE	31.95027	13.61970	2.345887	0.0322
IFO	-0.696508	0.450314	-1.546717	0.1415
PIB	-8.51E-11	1.81E-11	-4.716785	0.0002
C	46.46136	6.265961	7.414882	0.0000

R-squared	0.735451	Mean dependent var	14.73810
Adjusted R-squared	0.669314	S.D. dependent var	6.244796
S.E. of regression	3.591088	Akaike info criterion	5.599044
Sum squared resid	206.3346	Schwarz criterion	5.847740
Log likelihood	-53.78997	Hannan-Quinn criter.	5.653018
F-statistic	11.12009	Durbin-Watson stat	1.214880
Prob(F-statistic)	0.000165		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8

وفقا للملحق (ب): كانت نتائج التقدير للنموذج الثاني لمعدل البطالة كالتالي:

$$CH = 46.46 - 0.21CRi + 31.95DEi - 0.69\,IFOi - 8.51^{E} - 11PIBi$$

$$(7.41) \quad (-0.51) \quad (2.34) \quad (-1.51) \quad (-4.71)$$

$$R^2=0.73 \quad N=21 \quad F=11.12 \quad DW=1.21 \quad ProbF=0.00016$$

$$\overline{R^2}=0.66$$

(.): هي عبارة عن قيم إحصائية لT

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج الثاني

- نقوم باستبدال النمو الاستثمار بحجم الناتج الإجمالي (PIB) في النموذج الثاني

أولا: الدراسة الاقتصادية

الجدول(03) الدراسة الإحصائية من خلال الملحق رقم (ب) السابق نلاحظ ما يلي:

معاملات النموذج	إشارة المعاملات	معدل التغيير	العلاقة
B1	سالبة	يتغير CH ب 0,21	عكسية
B2	موجبة	يتغير CH ب 31,95	طردية
B3	سالبة	يتغير CH ب 0,69	عكسية
B4	سالبة	يتغير CH ب 8,5	عكسية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا :الدراسة الإحصائية

- اختبار معنوية المعالم

نستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معالم النموذج، ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات على النحو التالي:

H0: $B1=0 / B2=0 / B3=0 / B4=0$ فرضية العدم

H1: $B1\neq0 / B2\neq0 / B3\neq0 / B4\neq0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي يوضح من خلاله القيم المحسوبة Tcal للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية Ttab وأدنى مستوى معنوية Prob وذالك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية Tcal نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية أي 5% و بدرجة حرية (n-k)

وتساوي 21-5=21 أي Ttab=2.12

الجدول رقم (04): نتائج اختبارستودنت المقدرللنموذج الثاني

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	مستوى معنوية	قرارالاختبا
الثابت	B0	7.41	2.12	0.0000	مقبولة
CR	B1	0.51	2.12	0.616	مرفوضة
DE	B2	2.34	2.12	0.032	مقبولة
IFO	B3	1.54	2.12	0.141	مرفوضة
PIB	B4	4.71	2.12	0.0002	مرفوضة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (ب)

- **اختبارالمعنوية الكلية للنموذج**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار فيشر Fisher، وفقا للفرضية التالية :

H0: *B1*=0 / *B2=0 / B3=0 / B4=0* فرضية العدم

H1 : B1≠B2 ≠B3 ≠ *B*4 الفرضية البديلة

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من الملحق رقم (01): Fcal= 11,12

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى المعنوية 5% هي: Ftal = 2,85

نلاحظ أن : Fcal > Ftal فإننا نرفض H0 و نقبل H1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إحصائية كليه .

نلاحظ أن إحصائية داربون واتسون (DW) المحسوبة (1,21) أكبر من الحد الأدنى (0,93)dl و بالتالي نقبل الفرضية H1 و القائلة انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء و عليه فان النموذج صالح للتقدير.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي ، ومن خلال الدراسة التطبيقية اخترنا النموذج الثاني لأنه أحسن من النموذج الأول و الذي كان يعبر على أثر المتغيرات المدروسة في هذه الدراسة على معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020).

الخاتمة العامـــة

إن مشكلة البطالة هي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ، و على هذا الأساس وضعت برامج هادفة لمعالجتها و من هذا المنطق حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات التي من خلالها نريد التوصل إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر ،وذلك بمعرفة النموذج الأنسب الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة .

و للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة ، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تقديم الإطار النظري لظاهرة البطالة و محاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر و كل من الأجهزة و البرامج التي اتخذتها الدولة لمعالجة هذه الظاهرة، و من جهة أخرى محاولة بناء نموذج لقياس أثر المحددات على معدل البطالة خلال الفترة (2000- 2020)و ذلك باستعمال نموذج المربعات الصغرى و المتغيرات المفسرة لها و عليه تم التطرق إلى أهم نتائج الدراسة .

أولا: نتائج الدراسة

1. وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و هي علاقة طويلة الأجل.
2. إن معامل التحديد يقدر ب0.73 أي أن متغيرات الدراسة تفسر 73% من البطالة و الباقي تفسره متغيرات أخرى .
3. وجود علاقة عكسية بين البطالة و الاستثمار أي أن كلما زاد الاستثمار تنخفض البطالة .

ثانيا: اقتراحات

من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات و التي قد نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير أو الطويل وهي كالآتي:

1. الخروج من التبعية الاقتصادية و تطوير الاقتصاد و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا، في صالح خلق فرص العمل لمكافحة ظاهرة البطالة .
2. تشجيع العمل الحر و ريادة الأعمال .
3. تجنب الاستثمار في البرامج الغير مناسبة .

ثالثا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2000-2020 ، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالأحرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري ، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها :

1. اقتراح نموذج عام لحجم و معدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية .
2. القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

قائمـــة المراجــع

المراجع بالغة العربية

1. محمد محمد عياد محمد ، **بطالة الجامعيين في مصر** (التشخيص العلاج ، بحث منشور على شبكة العنكبوتية maed.journals.ekb.eg
2. مصطفى عراقي **البطالة نظرة و اقعية** .. و حلول عملية ، ورقة عمل ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، 2009.
3. عمر محمد علي محمد **مشكلة العطالة**، نشر المجلس القومي للبحوث السودان ، 1974م .
4. حسام على داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان، 2010 .
5. رمضان محمد مقلد و أسامة أحمد الفيل ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع 2012 ، الإسكندرية .
6. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت 1998 .
7. علي عبد الوهاب نجا ،**مشكلة البطالة و أثر الإصلاح الاقتصادي عليها** .الدار الجامعية الإسكندرية 2005
8. عبد الرحمن يسرى أحمد ،**النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، جامعة الإسكندرية . الإسكندرية 2004 .
9. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر 1997 .
10. سلوى سليمان ، **البطالة في مصر** جمهورية مصر العربية 1989 .
11. مدني بين شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2008 .
12. رانيا الشيخ طه **التضخم أسبابه ،آثاره وسبل معالجته**، صندوق النقد الدولي الإمارات العربية المتحدة 2021.
13. رمضان زياد **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 1998ء، ص 13.
14. ات محي محمد سعد **الاستثمار والأزمة المالية العالمية** (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية)، المكتب الجامعي الحديث، 2010م .
15. محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات بوتي ، الجزائر 1994.
16. بن علي عبد الرزاق، **محاضرات مدخل الاقتصاد المركز الجامعي الوادي**، معهد العلوم التجارية، جامعة حمه الخضر، دار الفرحة القشر والتوزيع، دست .
17. عمر صخري ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000 .

قائمـــة المراجــع

المذكرات والاطروحات

1. سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 / 2010 .
2. ناجي بن حسين محمد الهادي مباركي ، عبد الحليم عيساوي **البطالة في الجزائر** : دراسة تحليلية مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2000م .
3. ضياء مجيد الموسوي ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
4. بن طحين محمد عبد الرحمن ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2011.
5. غالم عبد الله حمزة فيشوش ، **إجراءات وتدابيرلدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)** ، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة 16/15 نوفمبر 2011 ، جامعة المسيلة .
6. دادن عبد الله ، بن طحين محمد عبد الرحمان ، **مجلة الباحث دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 / 2008 ، العدد 10 / 2012** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .الإحصائيات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات
7. رمول صفية ، **دراسة قياسية وتحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2001** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، اقتصاد قياسي جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي 2014- 2015.
8. بن فايزة نوال **إشكالية البطالة ودورمؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2005** ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 2008-2009.
9. مغني ناصر، **القرض المصغركإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ، يومي 15/16 نوفمبر 2011 .
10. ولد عمري عبد الباسط ، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات. نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة 2016/2015 م .

11. زرواط فاطمة الزهراء، مناد **محمد تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها علي النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014م**، مجلة المالية والأوراق، مخبر التينامكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس مج 1، العدد 2، 30 يونيو 2015.

12. شلالي فارس ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005.

13. بن نوار **بومدين النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011 .

14. رياض العابد **الرقابة المالية على نفقات البلدية**، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السيا جامعة محمد خيضر ، 2013-2014 م .

15. حلقوم الحاج **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض** - سطيف، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 2010/2009م.

16. صحراوي جمال الدين، **عدوكة لحضر النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر**: تحقيق علاقة أوكن، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي مج3، العدد 11 ديسمبر 2020م.

17. عبد الكريم بعداش ،**الاستثمار الأجنبي المباشر ة اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007.

18. أحمد نصير **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة : 1990-2012** المروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2013/2014م .

19. مريم رواص **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014م**، مذكرة مقدمة الكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الكبير، جامعة الشهية عمه العصر 2014/2015.

20. بن يحي شيماء بن خولة **نجاة الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة دراسة حالة في الجزائر من 2000 إلى 2019**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس 2020/2021.

21. أعميري خالد **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 2014-2015 .

المجلات و الملتقيات

1. سميرة العابد، زهية عبار، ظاهرة **البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات** ، مجلة الباحث ، العدد 11/2012 جامعة باتنة ، الجزائر .
2. شلوفي عمير **العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري** دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 2015 مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات مخير السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، مع 102، العدد 02جون 2017م.
3. بلقاضي بلقاسم، **التضخم و آثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، مع 2 العدد 28، 2013.
4. مليك محمودي، يوسف **بركان محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حصة لحصر العدد السابع 2016م.

المراجع باللغة الأجنبية

1.Christimuliapurnamatrimurti and yeyen komalasari : "Determinats of Unemployment: Empirical Evidence from 7 Province in Indonosiaé" Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2, Issue 8,2201-2796, Udayana University Dhayana pura University Bali , Indonesia, August2014.

2.Muhammad Aamir Khan and Abdul Saboor and sarfraz Ahmed Main and Aftab Anwar, « modeling the relationsship between GDP And uenemployment for Okun's law specific to pakistan during 1976-2010 » Theorectical and applied Economices ;Volume XX ;No.10University Montreal.Canada .Rawalpindi ;pakistan(2013)

الملحق (أ) : بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	البطالة CH	النمو الاقتصادي CR	النفقات العامة DE	التضخم IFO	IN الاستثمار
2000	29,5	3,8	0,252848	0,33	23,56
2001	27,3	3	0,262742	4,22	26,84
2002	25,7	5,6	0,272636	1,41	30,65
2003	23,7	7,2	0,268872	4,26	30,34
2004	17,7	4,3	0,275938	3,96	33,26
2005	15,3	5,9	0,278576	1,38	31,65
2006	12,3	1,7	0,281898	2,31	30,17
2007	13,8	3,4	0,291372	3,67	34,46
2008	11,3	2,4	0,296335	4,85	37,84
2009	10,2	1,6	0,316803	5,73	46,87
2010	10	3,6	0,322437	3,91	41,43
2011	10,6	2,9	0,321776	4,52	38,05
2012	11	3,4	0,340897	8,89	39,15
2013	9,8	2,8	0,358508	3,25	43,41
2014	10,6	3,8	0,367791	2,91	45,62
2015	11,2	3,7	0,365415	4,78	50,78
2016	10,5	3,2	0,66959	6,39	50,77
2017	11,7	1,3	0,477017	5,59	48,54
2018	11,7	1,1	0,484259	4,26	47,41
2019	11,4	1	0,48342	1,95	45,82
2020	14,2	-5,1	0,487145	2,41	43,38

المصدر : الديوان الوطني لإحصاء ، البنك الدولي

ملخص الدراسة:

تعتبر قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها ، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ،وذلك بعد معالجته من جانبين جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا الإطار النظري بالاقتصاد القياسي ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي.

و تم تقدير العلاقة بين معدل البطالة من جهة، وكل من معدل الاستثمار ومعدل التضخم ومعدل النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الكلمات المفتاحية : البطالة ، النمو الاقتصادي، النفقات العامة، التضخم الاستثمار، طريقة المربعات الصغرى

Résumé :

La question du chômage à l'heure actuelle est considérée comme l'un des principaux problèmes auxquels sont confrontés la plupart des pays du monde avec des niveaux de progrès et des systèmes différents, car elle reflète les distorsions de l'offre et de la demande de main-d'œuvre du fait des évolutions démographiques, économiques Le chômage en Algérie durant la période 2000-2020, après l'avoir abordé sous deux angles, un aspect particulier du cadre théorique sur le chômage, analysant la réalité du chômage dans l'économie algérienne, ainsi que le cadre théorique en économétrie et puis une étude économétrique dans le volet appliqué en construisant un modèle standard pour mesurer l'impact des variables économiques sur le taux de chômage Après s'être familiarisé avec la méthodologie économétrique. La relation entre le taux de chômage, d'une part, et chacun des taux d'investissement, taux d'inflation, taux de dépenses publiques et taux de croissance a été estimée économique au cours de la période 2000-2020 en utilisant la méthode des moindres carrés.

Mots clés : chômage, croissance économique, dépenses publiques, inflation, investissement, méthode des moindres carrés